ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Asst. Prof. Dr. Adel Taha Shallal

University of Tikrit

Email:
Adiltaha@tu.edu.iq

Keywords:

working , Workforce , Economic Activity, Economically Active Population

CC BY

Article info

Article history:

Received 20.May.2024

Accepted 13.Jun.2024

Published 15.Aug.2024

The Spatial Variation of the Male Workforce in Salahuddin Governorate for the Year 2023

A B S T R A C T

This research aims to determine the spatial variation of the male workforce reality in Salah al-Din Governorate in general and its administrative units in particular, through an analytical and objective look at the nature of its numerical, proportional, and environmental distribution for the year 2023, according to its spatial impact level on the size and direction of economic activity, production volume, and invested energy of the male workforce, economically active and actively participating in the labor market to meet the requirements of the two age groups, minors (0-14) years old, and seniors (65) years and older. The ultimate goal is to increase the economic growth rates of the mentioned forces and achieve the economic development goals in the governorate, despite the problems and obstacles facing the trajectory of male forces therein, as mentioned in the research. In light of the resulting outcomes, the research proposals are coherent in content and aimed at enhancing the developmental aspect of the male workforce in the governorate, developing its operational capabilities and functional efficiency level, as well as addressing its current and future obstacles and determinants of its work.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol56.Iss1.3948

التباين المكاني لواقع القوى العاملة الذكورية في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣

أ.م.د. عادل طه شلال
جامعة تكريت – كلية التربية للبنات

المستخلص :

يسعى هذا البحث الى معرفة التباين المكاني لواقع القوى العاملة الذكورية في محافظة صلاح الدين بصفة عامة ووحداتها الإدارية بشكل خاص، وذلك من خلال نظرة تحليلية وموضوعية عن طبيعة توزيعها العددي والنسبي والبيئي لعام ٢٠٢٣ وفقاً لمستوى تأثيرها المكاني على حجم واتجاه النشاط الاقتصادي ومقدار الإنتاج والطاقة المستثمرة لعمالة الذكور من النشيطين اقتصادياً ومشاركتها الفاعلة في سوق العمل لتلبية متطلبات الفئتين المعالتين صغار السن (أقل من ١٥ سنة) وكبار السن (٦٥) سنة فأكثر، وصولاً الى رفع معدلات النمو الاقتصادي للقوى المذكورة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في المحافظة فعلى الرغم من المشاكل والمعوقات التي تواجه مسار القوى الذكورية فيها، المشار اليها متن البحث، هذا وعلى ضوء ما ترتب من نتائج فقد جاءت مقترحات البحث منسجمة في مضمونها وهدفها المرسوم بأتجاه تعزيز الجانب التنموي للقوى العاملة الذكورية في المحافظة وتطوير إمكانياتها العملية ومستوى كفاءتها المتوفرة وظيفياً، فضلاً عن معالجة معوقاتها ومحددات عملها الحالية والمستقبلية .

الكلمات المفتاحية : العمل ، القوى العاملة ، النشاط الاقتصادي ، السكان النشطين أقتصادياً .

المقدمة

تمثل دراسة القوى العاملة الذكورية جانباً مها في الدراسات الجغرافية البشرية بصفة عامة والسكانية منها بصورة خاصة لما تعكسه معطياتها ومتغيراتها الاقتصادية والاجتماعية من أهمية بالغة في عمليات التخطيط والتنمية لأي بلد على اختلاف أشكالها ومتطلباتها التنموية وهذا يتطلب وضع سياسات خاصة في مجال عمالة الذكور في ميدان العمل وبالاتجاه الذي يخدم تطلعاتهم وقدراتهم الإبداعية الوطنية والحضارية ومهام عملهم الذي ينبع من حاجات المجتمع ونشاطهم المتعدد فيه .

وتعد الدراسات المتعلقة بالقوى الذكورية أحد مصادر الثروة لدى أي تجمع من المجتمعات بغض النظر عن درجة تطوره الحضاري ومستواه التنموي ، فحجم السكان هو الذي يحدد حجم القوى العاملة الذكورية ونشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي طبيعة توزيعها المكاني في الحضر والريف على حد سواء.

وبشأن منطقة الدراسة فأن واقع عمالة الذكور فيها يشكل جانباً اقتصادياً واجتماعياً مهماً ، ويأخذ أبعاداً وأتجاهات مختلفة ترسم ملامح صورة أنشطتها ومساهماتها المختلفة وحضورها الفاعل كقوة عمل منتجة ، على الرغم من حجم المشاكل التي تواجهها في المجتمع بصورة عامة والمحافظة بشكل خاص ، وبغية تناول موضوع البحث فقد قسم إلى ثلاثة مباحث ، تناول الأول منها الإطار النظري والمفاهيم الأساسية المستخدمة في البحث متمثلاً بمشكلته وفرضيته واهدافه وحدود منطقته (المكانية والزمانية) ومفاهيمه الأساسية، بينما درس المبحث الثاني توزيع القوى العاملة الذكورية في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣ وبواقع اتجاهين، أولاً، التوزيع العددي والنسبي لحجم القوى العاملة الذكورية في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣ ، وثانياً، التوزيع البيئي لحجم القوى العاملة الذكورية في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٣٣ ، في حين عالج المبحث الثالث المشاكل والمعوقات التي تواجه القوى العاملة الذكورية في محافظة صلاح الدين، وأخيراً ختم البحث بأهم النتائج التي تم توصل اليها مع أهم المقترحات التي قد تكون ذات جدوى للمعنين بهذا الموضوع ثم قائمة المصادر .

المبحث الأول

الاطار النظري والمفاهيم الاساسية المستخدمة في البحث

أولاً : مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث حول واقع التباين المكاني لطبيعة واتجاه توزيع القوى العاملة الذكورية في محافظة صلاح الدين ووحداتها الادارية لعام ٢٠٢٣ للحضر والريف على حد سواء .

ومن المشكلة الرئيسة يمكن صياغة عدد من المشكلات الثانوية وكما يأتي :

١. ما هو حجم القوى العاملة الذكورية مكانياً وبيئياً ومستوى تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الدراسة ؟
٢. ما هي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مدى تباين وتوزيع القوى العاملة المذكورة واتجاهاتها الفعلية في المحافظة لعام ٢٠٢٣ ؟
٣. ما هي المعوقات والتحديات التي تواجه الابعاد الحالية والمستقبلية للقوى العاملة الذكورية والإجراءات المتبعة لتحقيق تنميتها واستمرارية نجاحها في سوق العمل في منطقة الدراسة ؟

ثانياً : فرضية البحث :

تسعى فرضية البحث بوجود اختلاف مكاني لواقع حجم القوى العاملة الذكورية في المحافظة ووحداتها الادارية وفقاً لطبيعة العوامل والمتغيرات المؤثرة في تباين توزيع القوى العاملة المذكورة فيها الى جانب اهمية دورها الفاعل في انجاز متطلبات مشاركتها في مجمل الجوانب والميادين المختلفة في مجتمع المحافظة ، فضلاً عن تعزيز مكانتها الانتاجية والعملية داخل وخارج سوق العمل

ثالثاً : أهداف البحث :

تتحدد اهداف البحث بما يأتي :

١. دراسة واقع حجم القوى العاملة الذكورية في منطقة الدراسة وتباين توزيعها العددي والنسبي والبيئي على مستوى وحداتها الادارية لعام ٢٠٢٣ ومعرفة اسباب ذلك التباين واتجاه توزيعه في الحضر والريف على حد سواء .
٢. تسليط الضوء على اهم المشاكل والمحددات التي تواجه نشاط القوى العاملة الذكورية في المحافظة وسبل معالجتها .

رابعاً : حدود منطقة البحث (المكانية والزمانية)

١. **الحدود المكانية :** تتحدد منطقة البحث بمحافظة صلاح الدين بكامل وحداتها الادارية والبالغة مساحتها (٢٤٠٧٥) كم^{٢} التي تمثل نسبة مقدارها (٥,٥%) (وزارة التخطيط ، ٢٠٢٣، د ص) من مساحة العراق البالغة (٤٣٥٠٥٢) كم^{٢} (وزارة التخطيط، ٢٠٢٣، د ص) والواقعة ضمن القسم الشمالي الأوسط من العراق في المنطقة الانتقالية ما بين أقليم السهل الرسوبي واقليم الجزيرة والمنطقة المتموجة التي تنحصر ما بين دائرتي عرض (2́7 – 33°) و (4́1 – 35°) شمالاً وبين خطي طول (4́2 – 30°) و (5́9 – 44°) شرقاً خريطة (١) وتضم المحافظة سبعة عشر وحدة ادارية ، احدى عشر قضاء وستة نواحي .

٢. **الحدود الزمانية :** تتحدد مدة البحث لعام ٢٠٢٣ وذلك لتوفر البيانات المختلفة بالقوى العاملة الذكورية لدى المؤسسات الحكومية والاحصائية منها بشكل خاص كما في وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

خريطة (١) موقع محافظة صلاح الدين من العراق وتقسيماتها الإدارية

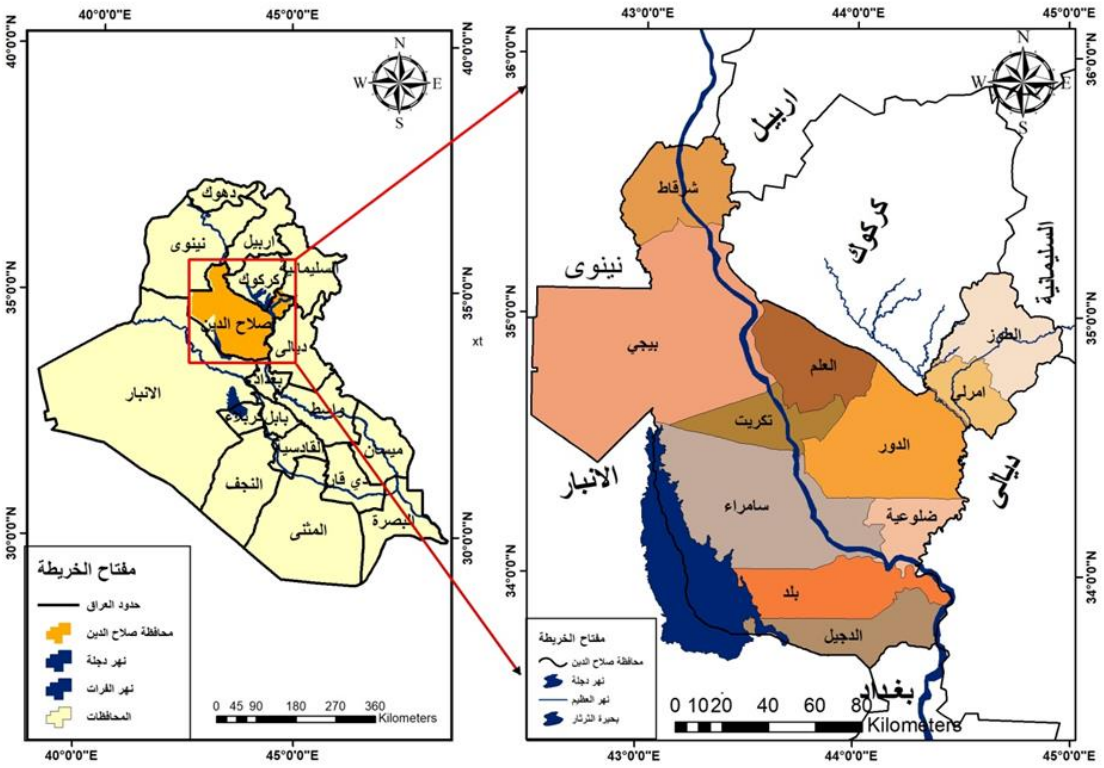

المصدر : بالاعتماد على خارطة العراق وخارطة صلاح الدين الادارية بمقياس رسم ١/٥٠٠٠٠٠، ومخرجات برنامج ARC GIS ١٠,٨.

خامساً : المفاهيم والمصطلحات الأساسية في البحث

ويشمل ذلك عرض مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي تخص موضوع البحث وكما يأتي :

١. **العمل** : عرف العمل حسب ما ورد في قانون العمل العراقي رقم (١٥٦) لسنة ١٩٧٠ ، على أنه ذلك النشاط النوعي المميز للخصائص الإنسانية وهو مصغر كل نتاج وثروة وحضارة لذلك فهو حق طبيعي للأفراد (الخفاف ، ١٩٨٤ ، ص٨٧) .

٢. **القوى العاملة** : هو ذلك الجزء من السكان الذين يعملون في قطاع انتاج السلع والخدمات والذين لهم القدرة على العمل والرغبة فيه والاستعداد له (شيتا ، ١٩٩٨ ، ص٣٢) ، أو هم الفئة القادرة على العمل والفئة المنتجة من بين فئات السكان (أمين ، ١٩٩٠ ، ص١٣٣) .

٣. **السكان النشطين اقتصادياً**: يقصد بهم القوى العاملة الذين يشتركون في تقديم العمل لأنتاج السلع الاقتصادية والخدمات ويشمل ذلك ليس فقط العاطلين وفق إجراء التعداد بل المتعطلين أي القادرين على العمل والباحثين عنه (الامم المتحدة ، ١٩٩٥ ، د ص).

٤. **القوى العاملة الذكورية** : ويقصد بهم الذكور القادرين على العمل فعلاً والذين تتراوح اعمارهم ما بين (١٥ – ٦٤) سنة (خليل ، ١٩٨٦ ، ص٥) .

٥. **النشاط الاقتصادي**: هو المجال الذي يمارس فيه الفرد نشاطه الاقتصادي وهو نوع من العمل الذي تزاوله المنشأة حيث يعمل فيه ، وفي حالة تعدد المجالات في المؤسسة الواحدة يؤخذ نشاط الوحدة بعين الاعتبار (رسن، ١٩٩٥، د ص) .

المبحث الثاني

توزيع القوى العاملة الذكورية في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣

يتحدد حجم القوى العاملة في أي مجتمع على اساس حجم السكان والقدرة على العمل وحاجة افراده ورغبتهم فيه (السعيد ، ١٩٧٠ ، ص٢١) ، وأن حجم تلك القوى بصورة عامة والذكورية منها على وجه خاص ، هي في تغير مستمر حسب طبيعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض لها سواء أكان ذلك في الحضر أو الريف على حد سواء ، ولغرض رسم ملامح صورة توزيع القوى العاملة الذكورية في منطقة الدراسة كان لا بد من توزيعها وفقاً لمدلولاتها العددية والنسبية والبيئية فيها بصفة عامة ووحداتها الادارية بخاصة وكما يأتي :

أولاً : التوزيع العددي والنسبي للحجم القوى العاملة الذكورية في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣

تعد دراسة التوزيع العددي والنسبي لحجم القوى العاملة الذكورية في منطقة الدراسة ذات أهمية خاصة في مجال توزيعها العددي والنسبي وتباينها المكاني بين وحداتها الإدارية ، فضلاً عن معرفة اتجاهها طبقاً لأعداد عمالتها وتوفر عوامل نجاحها وارتفاع مستوياتهم العملية في حضر وريف المحافظة ، والتي تكشف مخرجاتها البيانية ارتفاع أو انخفاض أعدادها الموزعة مكانياً فيها ، ويوضح الجدول (١) (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، ٢٠٢٣ ، د. ص) والخريطة (٢) بأن هناك تبايناً واضحاً في حجم القوى العاملة الذكورية على مستوى المحافظة والوحدات الادارية التابعة لها للعام المذكور

جدول (١)

التوزيع العددي والنسبي لحجم القوى العاملة الذكورية حسب الوحدات الادارية في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣

ت	الوحدات الإدارية	العدد	%
١	قضاء تكريت	٤٣٥٩٢	١٠,٧
٢	مركز قضاء طوز خورماتو	٢٨٢٩٤	٦,٩
٣	ناحية سليمان بيك	٧٨٠١	١,٩
٤	مركز قضاء سامراء	٤٩٢٧٤	١٢,١
٥	ناحية المعتصم	٤٦٧١	١,١
٦	ناحية دجلة	٥٣٢٢	١,٣
٧	مركز قضاء بلد	٢٠٠٤١	٤,٩
٨	ناحية الاسحاقي	١٤٦٨٣	٣,٦
٩	ناحية يثرب	٢٤٤٠٩	٦
١٠	مركز قضاء بيجي	٤٧٠٧٠	١١,٥
١١	ناحية الصينية	٩٤٣٦	٢,٣
١٢	قضاء الدور	١٨٩٣٦	٤,٦
١٣	قضاء الشرقاط	٥٥٨٠٦	١٣,٧
١٤	قضاء الدجيل	٢٩٥٧٥	٧,٢
١٥	قضاء العلم	١٦٧٨٩	٤,١
١٦	قضاء آمرلي	١٣١٧١	٣,٢
١٧	قضاء الضلوعية	١٩١٨٦	٤,٧
المجموع		٤٠٨٠٥٦	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات القوى العاملة الذكورية في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣ ، تكريت ، (غير منشورة) .

خريطة (٢)

التوزيع النسبي لحجم القوى العاملة الذكورية بحسب الوحدات الادارية لمحافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣

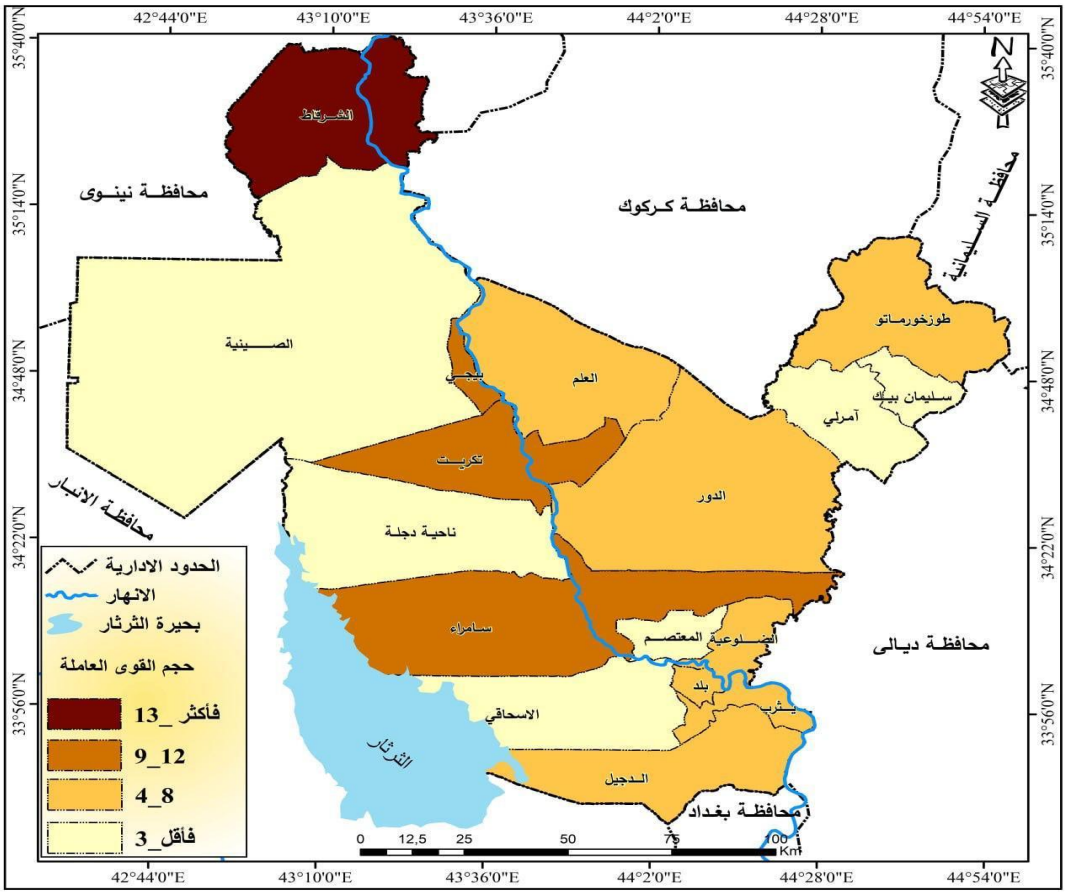

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

ويعود ذلك أساساً الى مجموعة من الأسباب اهمها تباين مستوى الانشطة الاقتصادية والاجتماعية لعمالة الذكور في المحافظة ووحداتها الادارية ، فقد بلغ حجم القوى العاملة الذكورية فيها بنحو (٤٠٨٠٥٦) نسمة لعام ٢٠٢٣ ، إذ احتل قضاء الشرقاط المرتبة الأولى وبواقع (٥٥٨٠٦) نسمة وبنسبة (١٣,٧%) من اجماليها في المحافظة ، بينما جاء مركز قضاء سامراء بالمرتبة الثانية وبمجموع بلغ (٤٩٢٧٤) نسمة مشكلاً ما نسبته (١٢,١%) من اجماليها ، في حين جاء ثالثاً في الترتيب مركز قضاء بيجي وبواقع (٤٧٠٧٠) نسمة وبنسبة (١١,٥%) من مجموعها ، ورابعاً قضاء تكريت وبنحو (٤٣٥٩٢) نسمة وبنسبة (١٠,٧%) .

وتتوزع بقية الاعداد والنسب على الوحدات الادارية الأخرى في المحافظة وصولاً الى أدناها في ناحية المعتصم وبمجموع بلغ (٤٦٧١) نسمة وتشكل (١,١%) من الاجمالي الكلي ولعل من الموضوعية أن تشير الى ان تنامي اعداد القوى العاملة الذكورية وأهميتها النسبية في الوحدات الادارية متصدرة الترتيب ترجع الى مخرجاتها الاساسية الى ذات العوامل والاسباب الوارد ذكرها سابقاً ، وأخرى ناجمة عن ارتفاع مستوى عمالة الذكور الفعلية في النشاط الاقتصادي متعدد الجوانب بالمقارنة مع نظيراتها في الوحدات الإدارية الاخرى ، بينما يفسر تدني اعداد القوى العاملة الذكورية ونسبتها في ناحية المعتصم الى انخفاض المستوى الاقتصادي لعمالة الذكور وارتفاع البطالة فيها ، فضلاً عن قلة فرص العمل المتاحة للذكور فيها وهجرة البعض منهم الى مركز قضاء سامراء للبحث عن العمل ، فضلاً عن توفر الخدمات الوظيفية والتعليمية والصحية في الأخيرة .

ثانياً : التوزيع البيئي لحجم القوى العاملة الذكورية في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣

يشكل التوزيع البيئي لحجم القوى العاملة بعامة والذكورية منها بخاصة عاملاً مهماً في اظهار نمط النشاط الاقتصادي وتوزيعه مكانياً على مستوى الحضر والريف وتباينها المكاني ، الى جانب مشاركتها واسهاماتها الفاعلة في تنمية وتطور أي منطقة ومجتمع المحافظة بشكل خاص ، لما تشكله نشاطاتها وفئاتها العاملة في تعزيز الجانب التنموي والاقتصادي فيها ، وبالتالي النهوض بقدراتها وامكانياتها الموجهة لتلبية متطلبات سكانها في الحضر والريف حالياً ومستقبلاً.

ولغرض توضيح مسار وأتجاه التوزيع البيئي لحجم القوى العاملة الذكورية في منطقة الدراسة يمكن تقسيمه الى نمطين :

١. **حجم القوى العاملة الذكورية في الحضر لعام ٢٠٢٣ :** بلغ حجم القوى الذكورية في المناطق الحضرية لمنطقة الدراسة لعام ٢٠٢٣ بنحو (١٧٨٦١٩) عاملاً وبنسبة (٤٣,٨%) من اجماليها في المحافظة البالغة (٤٠٨٠٥٦) نسمة ، أما بخصوص الوحدات الادارية في المحافظة فيتبين من الجدول (٢) والخريطة (٣) ، إن هناك تبايناً واضحاً في حجم القوى العاملة الذكورية فيها ولنفس العام المذكور، إذ تصدر مركز قضاء سامراء وقضاء تكريت ومركز قضاء طوز خورماتو المراتب المتقدمة في مجموع ونسب تلك القوى العاملة في حضرها وبواقع (٤٠٠٥٧) عاملاً وبنسبة (٢٢,٤%) .

جدول (٢)

التوزيع العددي والنسبي لحجم القوى العاملة الذكورية الحضرية في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣

ت	الوحدات الإدارية	العدد	%
١	قضاء تكريت	٢٨١١٥	١٥,٧
٢	مركز قضاء طوز خورماتو	٢٣١١١	١٢,٩
٣	ناحية سليمان بيك	٣٤٠٩	١,٩
٤	مركز قضاء سامراء	٤٠٠٥٧	٢٢,٤
٥	ناحية المعتصم	٢٠١٥	١,١
٦	ناحية دجلة	٥٣٩	٠,٣
٧	مركز قضاء بلد	١٣١١٣	٧,٣
٨	ناحية الاسحاقي	٩٠٩	٠,٥
٩	ناحية يثرب	٥٧٧	٠,٣
١٠	مركز قضاء بيجي	١٨٦٣١	١٠,٤
١١	ناحية الصينية	٨١١٧	٤,٥
١٢	قضاء الدور	٦٢٥٩	٣,٥
١٣	قضاء الشرقاط	١٣٣٧٧	٧,٥
١٤	قضاء الدجيل	٩١٥٦	٥,١
١٥	قضاء العلم	٣٦٢٦	٢
١٦	قضاء آمرلي	٢٥٦١	١,٤
١٧	قضاء الضلوعية	٥٠٤٧	٢,٨
المجموع		١٧٨٦١٩	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات القوى العاملة الذكورية الحضرية في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣ ، تكريت (بيانات غير منشورة)

خريطة (٣)

التوزيع النسبي لحجم القوى العاملة الذكورية في حضر محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣

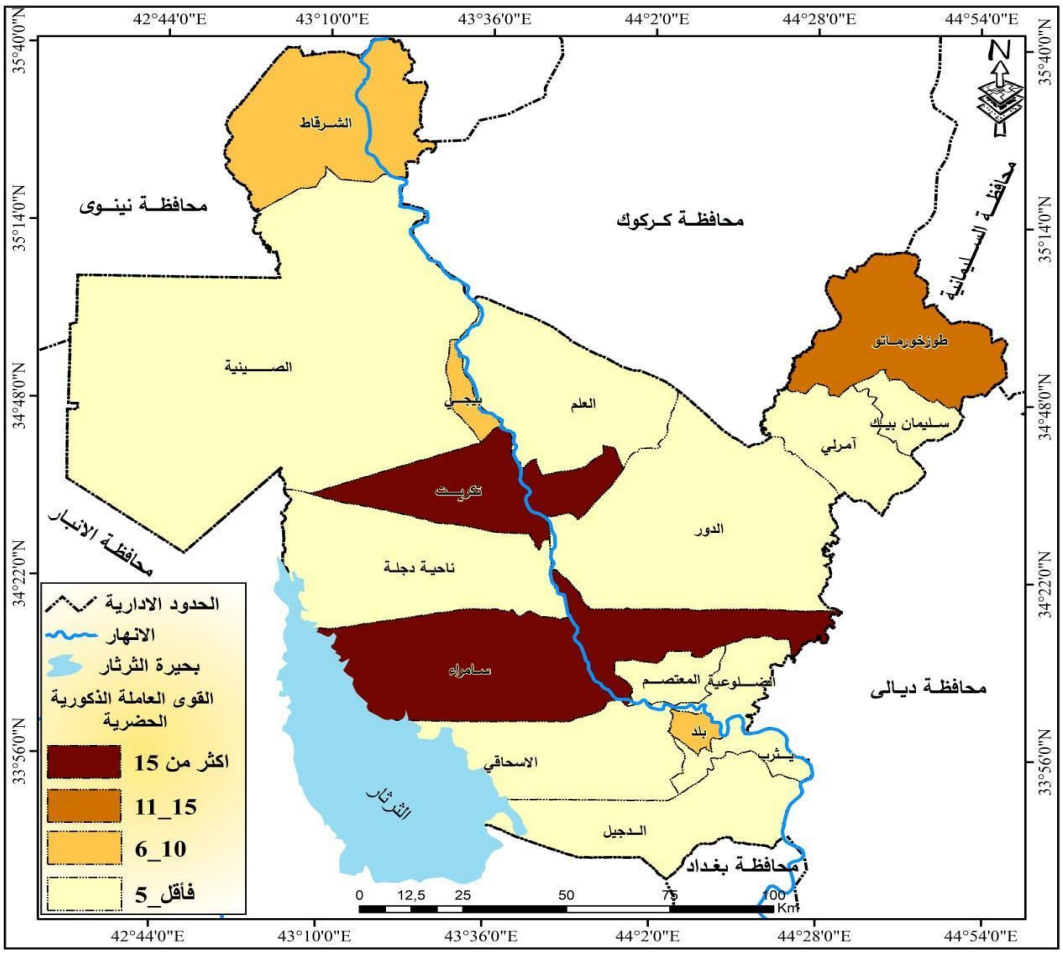

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

و (٢٨١١٥) عاملاً وبنسبة (١٥,٧%) و (٢٣١١١) عاملاً وبنسبة (١٢,٩%) على الترتيب ، وصولاً الى ادناها عدداً ونسبةً في ناحيتي دجلة ويثرب وبواقع (٥٣٩) و (٥٧٧) عاملاً ومشكلة نسبة قدرها (٠,٣%) لكل منها وعلى التوالي ايضاً من اجماليها في المحافظة وتكمن الزيادة المتحققة في مجاميع عمالة الذكور ونسبتهم في حضر الوحدات الادارية المذكورة اعلاه ولذات العام الى تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وتوفر فرص العمل للذكور في مجالات متخلفة وتحديداً في الأنشطة الأقتصادية والاجتماعية المحلية التي يتطلب تحقيقها لفئات المجتمع الأُخرى أمر بالغ الأهمية .

بينما يظهر انخفاض اعداد ونسب القوى العاملة الذكورية في المناطق الحضرية للناحيتين آنفاً الى تراجع انتاجية العمل والنمو الاقتصادي للقوى المذكورة فيها ، نتيجة تباين المستوى الاقتصادي والمعيشي وانخفاض نسبة مشاركتهم في العمل ، فضلاً عن تفضيل بعضهم للعمل في دوائر ومؤسسات حكومية على غيرها من مجالات قد لا تحقق ايرادات أو مردودات مالية واقتصادية لهم .

في حين تتوزع حجم القوى العاملة الذكورية عدداً ونسبةً على بقية الوحدات الإدارية في حضر المحافظة طبقاً لتباين مستوى ودرجة الأهمية النسبية لبعض تلك الوحدات والتي كشف اتجاهها ارتفاعاً في عمالة ذكورها دون إطار نسب الوحدات الادارية متصدرة مشهد الترتيب آنفاً ، كما في مركز قضاء بيجي وبواقع (١٨٦٣١) عاملاً وبنسبة (١٠,٤%) من اجماليها ، ولذات الحال بالنسبة لحضر وحدات قضاء الشرقاط ومركز قضاء بلد وبمجموع (١٣٣٧٧) و (١٣١١٣) عاملاً وبنسبة (٧,٥%) و (٧,٣%) لكل منها وعلى الترتيب ويأتي مساهمة القوى العاملة الذكورية وزيادة مجاميعها في حضر

الوحدات الأخيرة الى نفس العوامل والأسباب الوارد ذكرها مع زيادة نسبية في عجلة النشاطات الاقتصادية لسكانها وتأمين مصالحهم الفردية وتحقيق متطلبات المجتمع فيها.

٢. **حجم القوى العاملة الذكورية في الريف لعام ٢٠٢٣:** تمثل القوى العاملة الذكورية الريفية نتاجاً مهماً للنشاط الاقتصادي في منطقة الدراسة واتجاهاً موضوعياً يمكن الاستدلال منه عن قوة العمل ومعدلات نموه الأقتصادية المتباينة بصفة عامة وتوزيع حجم عمالة الذكور في ريفها وتباين هذا التوزيع بين وحداتها الادارية بخاصة ، وما تحققه من مستويات اقتصادية مختلفة والنشاط الزراعي منها على وجه الخصوص .

وتكشف بيانات الجدول (٣) (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، ٢٠٢٣ ، د. ص) ، والخريطة (٤) بأن هناك تبايناً واضحاً في حجم القوى العاملة الذكورية في ريف المحافظة ووحداتها الادارية لعام ٢٠٢٣ ، والتي بلغ مجموعها بنحو (٢٢٩٤٣٧) عاملاً وتؤلف نسبة (٥٦,٢%) من اجمالها في المحافظة البالغة (٤٠٨٠٥٦) عاملاً ويرجع السبب في تفوق عمالة الذكور عدداً في ريفها عنه في حضرها، الى تحقيق المستوى الاقتصادي بشكل عام وزيادة النشاط الزراعي ونسبة مساهمة الذكور الى جانب الاناث في القطاع المذكور على حساب الأنشطة والخدمات الاخرى فيها ، فضلاً عن توسع وتنوع الانتاج الزراعي الذي يتطلب ملائمة مكانية وطاقة بشرية ومادية وبالتالي يقود الى تحقيق الأسلوب الأمثل للتنمية الزراعية فيها وأحداث تغيرات في الهيكل الإنتاجي بصفة أساسية .

جدول (٣)

التوزيع النسبي لحجم القوى العاملة الذكورية الريفية في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣

ت	الوحدات الإدارية	العدد	%
١	قضاء تكريت	١٥٤٧٧	٦,٧
٢	مركز قضاء طوز خورماتو	٥١٨٣	٢,٣
٣	ناحية سليمان بيك	٤٣٩٢	١,٩
٤	مركز قضاء سامراء	٩٢١٧	٤
٥	ناحية المعتصم	٢٦٥٦	١,٢
٦	ناحية دجلة	٤٧٨٣	٢,١
٧	مركز قضاء بلد	٦٩٢٨	٣
٨	ناحية الاسحاقي	١٣٧٧٤	٦
٩	ناحية يثرب	٢٣٨٣٢	١٠,٤
١٠	مركز قضاء بيجي	٢٨٤٣٩	١٢,٤
١١	ناحية الصينية	١٣١٩	٠,٦
١٢	قضاء الدور	١٢٦٧٧	٥,٥
١٣	قضاء الشرقاط	٤٢٤٢٩	١٨,٥
١٤	قضاء الدجيل	٢٠٤١٩	٨,٩
١٥	قضاء العلم	١٣١٦٣	٥,٧
١٦	قضاء آمرلي	١٠٦١٠	٤,٦
١٧	قضاء الضلوعية	١٤١٣٩	٦,٢
المحافظة		٢٢٩٤٣٧	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات القوى العاملة الذكورية الحضرية في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣ ، تكريت (بيانات غير منشورة)

خريطة (٣)

التوزيع النسبي لحجم القوى العاملة الذكورية في ريف محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣

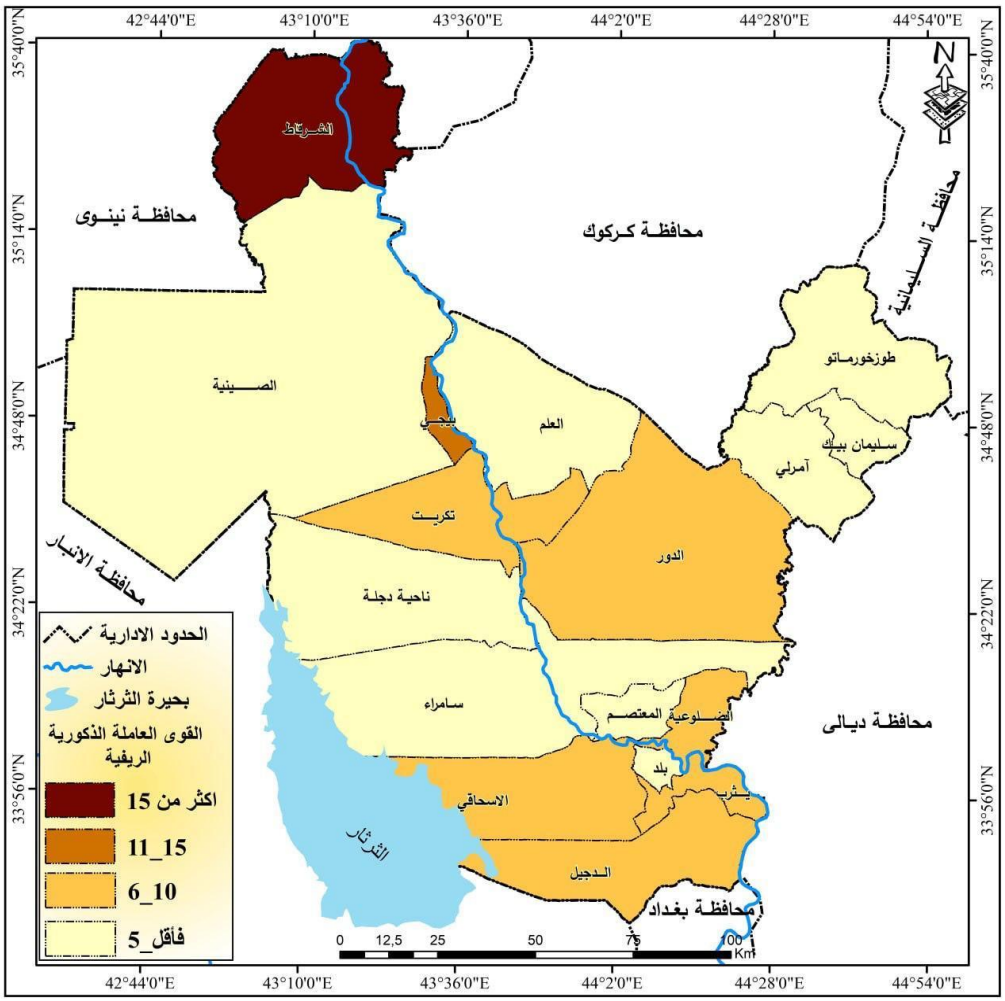

المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

بالرجوع الى معطيات الجدول (٣) يتضح بأن ريف الوحدات الادارية المتمثلة بقضاء الشرقاط ومركز قضاء بيجي وناحية يثرب قد تصدرت المراتب الثلاثة الأولى في حجم القوى العاملة الذكورية مجموعاً ونسبةً وبواقع (٤٢٤٢٩) و (٢٨٤٣٩) و (٢٣٨٣٢) عاملاً ومشكلة نسب قدرها (١٨,٥%) ، (١٢,٤%) ، (١٠,٤%) من اجماليها وعلى الترتيب ، فضلاً عن قضاء الدجيل الذي بلغ مجموع عمالة ذكوره في الريف بنحو (٢٠٤١٩) عاملاً وبنسبة (٨,٩%) ويعود ذلك الأرتفاع في اعداد ونسب القوى العاملة الذكورية فيها الى سعة المساحات المخصصة للزراعة في ريف وحداتها وكثرة الايدي العاملة ، فضلاً عن تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي ورغبة العديد منهم للعمل في مزاولة النشاط الزراعي صحبة عوائلهم داخل حقولهم الزراعية .

على حين تتوزع مجاميع القوى العاملة الذكورية ونسبتهم في الوحدات الادارية الاخرى في ريف المحافظة والتي تتباين حجم عمالتها الذكورية واتجاه نسبها ارتفاعاً وانخفاضاً ، وفقاً لتأثير جملة من العوامل والاسباب الاقتصادية والاجتماعية ومن اهمها تراجع في المستوى الاقتصادي وانخفاض تدريجي في نسبة المشاركة الفعلية في مدخلات ومخرجات النشاط الاقتصادي للعمالة المذكورة في تلك الوحدات وبخاصة في ريف نواحي سليمان بيك ودجلة مركز قضائي طوزخورماتو وبلد والتي بلغت بنحو (٢٦٥٦) ، (٤٣٩٢) ، (٥١٨٣) ، (٦٩٢٨) عاملاً وبنسب قدرها (١,٢%) ، (١,٩%) ، (٢,١%) ،

(٢,٣%) ، (٣%) من اجماليها وعلى الترتيب ، وصولاً الى ادناها ترتيباً ومجموعاً ونسبة كما في ريف ناحية الصينية التي بلغ مجموع عمالتها الذكورية بنحو (١٣١٩) عاملاً وبنسبة (٠,٦%) ولعل سبب تدني اعداد القوى العاملة الذكورية وانخفاض نسبتها يرجع في الاساس الى ذات العوامل والمتغيرات التي تم الاشارة اليها سابقاً في ريف الوحدات الادارية منخفضة الترتيب والمجموع والواردة معطياتها البيانية متن الجدول (٣) آنفاً .

المبحث الثالث

المشاكل التي تواجه عمل القوى العاملة الذكورية في محافظة صلاح الدين

إن إطار النشاط الأقتصادي والاجتماعي الذي تؤمنه الفئة المنتجة من القوى العاملة الذكورية باتجاه تحقيق المصالح الفردية والعامة للسكان في منطقة الدراسة ، الى جانب مصالح المجتمع في التنمية والتقدم والرخاء (محي الدين ، ١٩٧٢ ، د. ص) ، يتوافق والتطلع المشروع لسياسة الطلب المتنامي للأفراد من السلع والخدمات في ضل مستوى معيشي مناسب ، وهو بالضرورة تأكيد على امكانية وقدرة القوى المذكورة في تحقيق اهداف ومتطلبات النشاط الاقتصادي وتنمية الهياكل الانتاجية داخل المؤسسات والقطاعات المختلفة في المحافظة ، وبالتالي استثمار طاقاتها ومواردها المتاحة وتوجيهها الى المجالات التي تضمن توزيعها بشكل عادل وتحقيق حالة التوازن بين المرافق الاقتصادية والاجتماعية فيها والذي ينعكس ايجاباً على توفير فرص العمالة ، فضلاً عن تأمين الغذاء اللازم وخدمات التعليم والسكن والصحة وغيرها .

وبالرغم مما تحققه القوى الذكورية من منافع واسهامات متنوعه على صعيد تحريك النشاط الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الدراسة وتوجيه الموارد المتاحة وتوزيعها على اوجه النشاط المختلفة داخل مؤسساتها في سوق العمل وخارجه وبالنتيجة خلق فرص التقدم والازدهار الاقتصادي فيها إلا ان هناك جملة من المشاكل التي تواجه سبيل ومسار عمل القوى العاملة الذكورية في المحافظة والتي قد تؤثر سلبياً على عملية النمو الاقتصادي وعدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة فيها ، وكذلك في بطئ كفاءة فئة النشيطين اقتصادياً المعيلة لفئتي صغار السن (اقل من ١٥ سنة) سنة وكبار السن (٦٥) سنة فأكثر في مجتمع المنطقة ، ويمكن إيجاز أهم تلك المشاكل والمعوقات بما يأتي (العبيدي ، ٢٠١٠ ، ص٥٣ – ٥٥) :

١. **مشكلة الأجور والحوافز** : تشكل الاجور ثقلاً لا يستهان به من الناحيتين الاقتصادية والنفسية بالنسبة للقوى الذكورية العاملة في الدوائر والمؤسسات الحكومية وغيرهم من الذين يعملون بأجور مؤقته في القطاعات الخاصة في المحافظة ، إذ تعد غير كافية لتأمين معيشتهم في الظروف الحالية ، والتي لا تكفي لتشجيعهم على الاستمرار في العمل ، ومن البديهي ان انخفاض نسبة اجور العمال الذكور الذين يزاولون أعمال أداريه غالباً ما تكون أكثر من اجور غيرهم ممن يزاولون اعمال فنيه ، الى جانب ذلك فأن الحوافز ان وجدت لا تمثل عاملاً مساعداً للأجور لكونها لا تمنح بشكل موضوعي على العاملين ، الامر الذي يدفع غالبيتهم تفضيل العمل في القطاع الخاص او مزاولة اعمال حرة على حساب ارتباطهم وظيفياً في دوائر الدولة في المحافظة .
٢. **قلة برامج التدريب والمستوى التعليمي للعاملين الذكور** : إن أرتفاع عدد العمال غير المتدربين او تأهيلهم مهنياً الى جانب انخفاض المستوى التعليمي لديهم ، يشكل عائقاً امام تطوير مهارة العامل وتحسين كفاءته الانتاجية في منطقة الدراسة ، وبالتالي قد يؤدي ذلك الى أنتقال بعضهم للعمل في مجالات اخرى قد تكون اكثر ملائمة لقابلياتهم ومؤهلاتهم الفردية .
٣. سوء توزيع قوة العمل الذكورية بأتجاه اعمال ذات طبيعة اشرافية وهندسية داخل المؤسسات الحكومية في منطقة الدراسة والتي من شأنها ان تعكس اثارها السلبية على انتاجية العاملين ومدى ارتباطهم بالعمل ، وبالشكل الذي لا

يتناسب مع العاملين في مجالات اخرى اكثر انتاجية ونوعية العمل المبذول ، وبخاصة في مسألة تساوي الاجور ، وهذا بدوره قد يدفع العمال من القوى المذكورة الانتقال من الانشطة الفنية الى اعمال اخرى اقل مسؤولية من ذلك .

٤. **مشكلة السكن والنقل** : يعد عدم توفير السكن الملائم للقوى العاملة الذكورية القريبة من اماكن عملها ضمن القطاعات المختلفة في منطقة الدراسة عائقاً رئيساً امام تطوير وتنمية قدرات العاملين الذكور وتحسين انتاجيتهم في العمل ، فضلاً عن ان تحميل العمال نفقات النقل الى مواقعهم البعيدة من مناطق سكناهم ، قد يؤدي الى انخفاض وتراجع كفاءتهم الانتاجية بسبب تأخر وصول البعض منهم الى مواقع العمل نتيجة لذلك .

٥. **قلة الخدمات الصحية** : تشكل الخدمات الصحية ذات اهمية بالغة في حياة العاملين داخل المؤسسات والمنشآت الانتاجية في المحافظة ، وان تراجع كفاءتها وقلة توفرها بأتجاه معالجة العمال الذين يزاولون أعمالاً شاقة في نشاطهم الاقتصادي طبقاً لنوع الامراض والاصابات التي يتعرضون اليها في ورشهم ومواقع اعمالهم المختلفة .

٦. انتشار البطالة بين العاملين الذكور القادرين على العمل والباحثين عنه في مجتمع المحافظة ، بسبب قلة فرص العمل المتاحة لهم ، فضلاً عن عدم وجود مجالات التعيين وبخاصة الخريجين منهم .

٧. وجود اختلال في الهيكل الاقتصادي للعاملين الذكور في مختلف الانشطة الاقتصادية في المحافظة ، نتيجة ترك العمل للكثير منهم بسبب انخفاض الاجور او قلة فرص التعيين ، فضلاً عن احالة البعض منهم الى التقاعد .

٨. قلة العاملين من الذكور في القطاع الزراعي وبخاصة في ريف المحافظة بسبب اهمال الريف وهجرة الكثير من العاملين الى مراكز المدن في الوحدات الادارية لمنطقة الدراسة بهدف البحث عن فرص عمل لهم في المؤسسات والدوائر الحكومية .

٩. عدم وجود ضمان اجتماعي للقوى العاملة الذكورية في مؤسسات الدولة للمحافظة تضمن لهم حقوقهم في المستقبل بعد مرحلة التقاعد .

النتائج والمقترحات

أولاً : النتائج

تمخض البحث عن جملة من النتائج وكما يأتي :

١. بين البحث بأن هناك تبايناً واضحاً في مجال توزيع حجم القوى العاملة الذكورية في محافظة صلاح الدين ووحداتها الادارية لعام ٢٠٢٣ ، للحضر والريف على حد سواء ، فضلاً عن تفاوت مستوى تأثيرها الأقتصادي والأجتماعي في انجاز مشاركاتها الفاعلة في النشاط الاقتصادي داخل وخارج سوق العمل .

٢. اظهر البحث تصدر قضاء الشرقاط ومركز قضائي سامراء وبيجي المراتب الاولى في مجموع ونسب حجم القوى العاملة الذكورية فيها لعام ٢٠٢٣ ، وبواقع عددي قدره (٤٠٨٠٥٦) نسمة و (٤٩٢٧٤) نسمة و (٤٧٠٧٠) نسمة من اجماليها في المحافظة البالغة بنحو (٤٠٨٠٥٦) نسمة وبنسب بلغت (١٣,٧%) ، (١٢,٨%) ، (١١,٥%) لكل منها وعلى الترتيب ، ويرجع ذلك اساساً الى ارتفاع مساهمة الذكور الفعلية في مجال العمل ومختلف النشاطات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية فيها .

٣. كشف البحث عن حجم الارتفاع العددي للقوى العاملة الذكورية الريفية في المحافظة بواقع (٢٢٩٤٣٧) نسمة بالمقارنة مع حجمها في الحضر وبنحو (١٧٨٦١٩) نسمة ولذات العام ، اي بفارق عددي قدره (٥٠٨١٨) نسمة ، وتتصدر الوحدات الادارية (قضاء الشرقاط ومركز قضاء بيجي وناحية يثرب) المراكز المتقدمة في نسب حجم عمالتها الذكورية في الريف والبالغة (١٨,٥%) ، (١٢,٤%) ، (١٠,٤%) من اجماليها ولكل منها على الترتيب ، بينما يستحوذ توزيع

نسبها المرتفعة في حضر وحدات مركز قضاء سامراء وقضاء تكريت ومركز قضاء طوزخورماتو وبنحو (٢٢,٤%) ، (١٥,٧%) ، (١٢,٩%) من مجموعها في المحافظة وعلى الترتيب ايضاً .

وتعزى اسباب ارتفاع نسب عمالة الذكور في ريف وحضر الوحدات الادارية آنفاً الى زيادة حجم السكان وتوفر فرص العمل للقوى العاملة المذكورة في مختلف النشاطات الاقتصادية (الزراعية والانتاجية والخدمية) وغيرها، الى جانب تحسن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية فيها .

٤. تعد مؤشرات قلة الاجور والسكن والنقل المخصص للقوى العاملة الذكورية فضلاً عن تراجع الخدمات الصحية المقدمة للعاملين في المؤسسات والمنشآت الاقتصادية في المحافظة ، الى جانب انتشار البطالة بين فئة الذكور ووجود اختلال في الهيكل الاقتصادي لمختلف الانشطة التي يعملون بها ، مع عدم وجود ضمان اجتماعي لهم مستقبلاً ، من ابرز المعوقات والتحديات التي تواجه القوى الذكورية في منطقة الدراسة التي من شأنها ان تؤثر سلبياً على طبيعة النمو الاقتصادي فيها بعامة والتنمية الاقتصادية على نحو خاص .

ثانياً : المقترحات

انسجاما مع ما توصل اليه البحث فأنه يقترح بما يأتي :

١. ضرورة الاهتمام بالقوى العاملة الذكورية في مجتمع المحافظة كونها تشكل أحد المرتكزات الرئيسة في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة بعامة ووحداتها الادارية مكانياً وبيئياً بشكل خاص .

٢. العمل على توفير كافة التسهيلات والخدمات التي تحتاجها القوى العاملة المذكورة من مسكن ونقل وصحة وتعليم وغيرها وبما يتلاءم وامكاناتها وقدراتها العملية داخل وخارج سوق العمل وفي مجالات مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية فيها .

٣. ضرورة العمل بأتجاه توزيع القوى العاملة الذكورية على كافة الأنشطة الأقتصادية والتعليمية والصحية والخدمية في دوائر المحافظة بغية استثمار طاقاتها الانتاجية والابداعية في رفع مستويات النمو الاقتصادي وتأمين الوفورات المادية والرفاه الاجتماعي والقضاء على البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها .

٤. تكثيف عمل الدورات التأهيلية للقوى العاملة الذكورية في المحافظة ولمختلف النشاطات الاقتصادية ، الزراعية ، الصناعية والخدمية والتعليمية وغيرها وذلك لغرض زيادة مهارة وكفاءة العمال ميدانياً وتنموياً ومقدار الطاقة الانتاجية المتحققة منهم .

٥. الاهتمام بالقوى العاملة الريفية في منطقة الدراسة وذلك من خلال توفير المتطلبات والمستلزمات الزراعية والخدمية التي يحتاجها النشاط الزراعي وتعزيز الجانب التنموي فيها بهدف استمرار وتطور القطاع المذكور والايدي العاملة الذكورية فيه وبالنتيجة زيادة حجمها في ريف المحافظة .

قائمة المصادر

١. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنتي (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧) ، بغداد ، ٢٠٠٧ .

٢. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، مطبعة الجهاز المركزي ، بغداد ، ٢٠١٣ .

٣. الخفاف ، عبد علي ، اتجاهات التغير في توزيع سكان محافظة البصرة حسب الانشطة الاقتصادية ، مجلة الخليج العربي ، المجلد (٦) ، العدد (١) ، البصرة ، ١٩٨٤ .

٤. شتا ، أسيد ، تنمية القوى العاملة في المجتمع العربي ، مركز الاسكندرية ، ١٩٩٨ .

٥. أمين ، فاروق محمد ، سكان العراق ، دراسة ديموغرافية اجتماعية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .

٦. الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، شعبة التنمية الاجتماعية ، سلسلة الدراسات المنهجية ، ١٩٩٥ .

٧. خليل ، انور عبدالرحمن وآخرون ، حول واقع احصاءات القوى العاملة الوطنية ، ط١ ، العدد (٦) ، ١٩٨٦ .

٨. رسن ، ناجي سهم ، القوى العاملة الانثوية في محافظة واسط ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .

٩. السعيد ، صادق مهدي ، العمل والضمان الاجتماعي ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٧٠ .

١٠. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات القوى العاملة الذكورية في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣ ، تكريت (بيانات غير منشورة) .

١١. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات القوى العاملة الذكورية الحضرية في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣ ، تكريت (بيانات غير منشورة) .

١٢. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات القوى العاملة الذكورية الريفية في محافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٣ ، تكريت (بيانات غير منشورة) .

١٣. محي الدين ، عمر ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ .

١٤. العبيدي ، علي جاسم ، درويش ، ماهر صبري ، المشاكل التي تواجه القوى العاملة في العراق ، دراسة ميدانية لبعض الشركات الصناعية في المنطقة الوسطى ، بغداد – بابل – كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠ .